ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Deterioration of the Economic Situation in Tunisia and the Fall of the Ministry of Mustafa Khazna Dar 1870-1873

Asst. prof.Dr. Ahmed Hussein Abd AL-Jubouri

Tikrit University College of Education for Human Sciences

Prof. Dr. Moayed Mahmood Hammed AL-Mishhadani

Tikrit University, College of Education for Girls

Assist. Lect. Rana Abdel Aziz Shehab El-Aitou

Tikrit University, College of Education for Girls

* *Corresponding author: E-mail* : nnn86070@tu.edu.iq

Keywords:
Tunisia
Economy
Agriculture
finance committee
Mustafa Khazna Dar

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 4 Jan. 2022
Accepted 17 Feb 2022
Available online 29 Nov 2022
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2022 COLLEGE OF Education for Human Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Tunisia's economic, social and political conditions have deteriorated since the first half of the nineteenth century, especially after the reform movement carried out by Ahmed Bey, which had adverse effects on the country, followed by bad agricultural seasons, waves of famine and epidemics, as well as the corruption and extravagance of Bey and his men, led by Grand Minister Mustafa Khazna Dar which led to the bankruptcy of the state treasury and forcing it to borrow, but it was unable to repay its loans, which amounted to (125,000,000) francs.

The Finance Committee was formed in 1869 to pay debts to their owners by reforming Tunisia's finances and controlling its resources and revenues, and to improve the economic and social conditions in the country after reducing some taxes and canceling others, and granting land to a number of small farmers to contribute to improving production. The value of duties imposed on foreign goods, which leads to the improvement of the conditions of commercial transactions and thus leads to an increase in the imports of the state treasury.

Khair al-Din succeeded in increasing state revenues, raising the value of the budget, completing his reform movement, and ensuring that it was not obstructed by spoilers and those who reject everything that touches their own interests, such as Mustafa Khazna Dar. In front of the Bey Muhammad al-Sadiq in order to devote himself to working to change the situation for the better, and he succeeded in this, so he was dismissed and appointed as his successor.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.12.3.2022.16

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

تدهور الاوضاع الاقتصادية في تونس وسقوط وزارة مصطفى خزنة دار ١٨٧٠-١٨٧٣م

أ.م.د احمد حسين عبد الجبوري/جامعة تكريت – كلية التربية للعلوم الانسانية

أ.د مؤيد محمود حمد المشهداني/ جامعة تكريت – كلية التربية للبنات

م.م رنا عبد العزيز شهاب العيطو/ جامعة تكريت – كلية التربية للبنات

الخلاصة:

تدهورت أوضاع تونس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منذ النصف الاول من القرن التاسع عشر ولاسيما بعد حركة الاصلاح التي قام بها احمد باي والتي كانت اثارها عكسية على البلاد تبعتها مواسم زراعية سيئة وموجات مجاعة واوبئة، فضلاً عن فساد واسراف الباي ورجاله وعلى رأسهم الوزير الاكبر مصطفى خزنة دار، مما ادى الى افلاس خزينة الدولة واضطرارها على الاقتراض ، الا انها لم تتمكن من تسديد ما عليها من قروض والتي بلغت (١٢٥,٠٠٠,٠٠٠) فرنك .

تشكلت اللجنة المالية عام ١٨٦٩م لإرجاع الديون الى اصحابها عن طريق اصلاح مالية تونس والسيطرة على مواردها وايراداتها، ولتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد بعد تخفيض بعض الضرائب والغاء بعضها الاخر و منح اراضي لعدد من الفلاحين الصغار للمساهمة في تحسين الانتاج ، كما خفض الصادرات التونسية ورفع من قيمة الرسوم المفروضة على البضائع الاجنبية مما يؤدي الى تحسين اوضاع المعاملات التجارية وبالتالي يؤدي الى زيادة في واردات خزينة الدولة.

لقد نجح خير الدين من زيادة واردات الدولة و رفع قيمة الميزانية ولإكمال حركته الاصلاحية و لضمان عدم عرقلتها من قبل المفسدين والرافضين لكل ما يمس مصالحهم الخاصة امثال مصطفى خزنة دار، فكان لابد من ابعاده عن المسرح السياسي لذلك عمل خير الدين على كشف كل مفاسده و اختلاساته امام الباي محمد الصادق من اجل التفرغ للعمل على تغيير الاوضاع الى الافضل ، وقد نجح في ذلك فتم عزله وتعيينه خلفاً له

الكلمات المفتاحية: تونس، الاقتصاد ، الزراعة، اللجنة المالية ، مصطفى خزنة دار

المقدمة

موضوع الدراسة : اهتم بحث (تدهور الاوضاع الاقتصادية في تونس وسقوط وزارة مصطفى خزنة دار ١٨٧٠-١٨٧٣م) بالتغييرات الاقتصادية التي حدثت في تونس بعد تشكيل اللجنة المالية و قدرت خير الدين على تغيير الاوضاع السائدة في البلاد .

اهداف الدراسة : كان اختيار عنوان البحث(تدهور الاوضاع الاقتصادية في تونس وسقوط وزارة مصطفى خزنة دار ١٨٧٠-١٨٧٣م) هو الرغبة في المعرفة و الكشف عن الجوانب الغامضة من تاريخ تونس الاقتصادي، وذلك بسبب عزوف اغلب الدراسات عن تناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وتابعت الدراسة البحث عن معرفة عدد الموارد التي فرضت اللجنة المالية مراقبتها، كما هدفت الى شرح لبعض الاصلاحات الاقتصادية التي قام بها خير الدين، و تقوية الصلة بين الدولة العثمانية وتونس، فضلاً عن هدفها في كشف اختلاسات مصطفى خزنة دار التي ادت الى عزله.

فرضية البحث : وضعنا مسبقاً فرضية المعرفة الدقيقة بالأوضاع الاقتصادية والاسباب الحقيقية التي أدت الى تراجع الاوضاع بسبب فساد السلطة والادارات التي تفاقمت عليها، والاسئلة التالية تجيب على تلك الفرضية :

١- هل نجحت محاولات خير الدين في اصلاح اوضاع البلاد بإصدار عدد من المراسيم؟

٢- هل كان لسيطرة اللجنة المالية على الموارد التونسية تأثير على اوضاع المواطن التونسي الاقتصادية ؟

٣- كيف تحولت قضية الهنشير الجديدة عن مجراها ؟

٤- مدى تأثير فرمان التولية على الاوضاع في تونس؟

٥- هل كان عزل مصطفى خزنة دار بسبب فساده واختلاساته او بسبب مكيدة حيكت ضده ؟

حدود الدراسة : ١- الحدود الزمانية : وهي المدة التاريخية التي حددت بها الدراسة وهي ١٨٧٠-١٨٧٣م اي المدة التي استلم بها خير الدين رئاسة اللجنة المالية الى تاريخ تسلمه الوزارة الكبرى.

٢- الحدود المكانية : الموقع الذي دارت به احداث البحث والتي تقع في تونس.

عانت تونس منذ منتصف القرن التاسع عشر من ازمات اقتصادية واجتماعية كثيرة نتيجة للمواسم الزراعية السيئة التي تتابعت على البلاد المعروفة في اعتمادها على الموارد الزراعية كأساس لموارد الدولة ، وما تبعها من حالات مجاعة و اوبئة خطيرة فتكت بأعداد كبيرة من سكان البلاد نتيجة لضعف النظام الصحي فيها.

وقد زادت حدة الازمة الاقتصادية بعد اغراق الاسواق بالبضائع الاجنبية لاستغلال التجار الاجانب للامتيازات التي منحها لهم بايات تونس، الامر الذي دفع عدد كبير من التجار والحرفيين الى اعلان افلاسهم فتدهورت التجارة والصناعة التونسية، ولقلة ايرادات الدولة اضطرت الى الاقتراض من الدول الاوربية ، الا انها عجزت عن تسديد ما عليها من ديون الامر الذي دفع بتلك الدول الى تشكيل اللجنة المالية عام ١٨٦٩م .

ترأس اللجنة المالية المصلح خير الدين التونسي فسعى الى اصلاح اوضاع بلاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مدعوم بعدد من اصحابه الداعمين لحركة الاصلاح والتغيير ، فضلاً عن اصراره على ازاحة كل عناصر الفساد في البلاد وعلى رأسهم الوزير الاكبر مصطفى خزنة دار.

- **اوضاع تونس الداخلية بعد تشكيل اللجنة المالية**

عدت اللجنة المالية من اهم اجهزة المراقبة والمحاسبة المالية التونسية، إذ تركز جهدها نحو العمليات المالية واعداد الميزانية، واصبحت جزءاً من مسؤولياتها[i]، ضمت اللجنة المالية (١٢) فصلاً، قسم العمل خلالها الى لجنتين لجنة تنفيذية[ii]ولجنة المراقبة، مما جعلها تحل عملياً محل وزارة المال التونسية[iii].

رغم ان رئيس اللجنة خير الدين باشا[iv] شخصية تونسية، الا انها كانت الخطوة الاولى للتدخل المباشر واخضاع كافة الموارد التونسية الى سيطرة الدول الاوربية، الامر الذي افقد تونس كامل سيطرتها وسيادتها على مواردها الاقتصادية والمالية سواء كانت ضريبية او كمركية تحت غطاء شرعي وقانوني ودولي، فضلاً عن فقدانها لشخصيتها القضائية بسبب تدخل اللجنة في شؤون القضاء والمالية الامر الذي انعكس سلباً على سكان تونس من جميع النواحي اقتصادياً و اجتماعياً[v].

حاول رئيس اللجنة المالية خير الدين التونسي العمل على تأمين عملية ارجاع الديون التي كبلت البلاد بقيودها ، كما عمل على تحسين اوضاع التونسيين الاقتصادية والاجتماعية في الوقت نفسه عن طريق مراعاة قدرتهم على دفع الضرائب المفروضة عليهم كضريبة المجبى[vi] و العشر[vii] والقانون[viii].

اهتم كثيراً بأراضي منطقة الجريد التي تقع بين توزر والوديان وتقدر مساحتها ب(٢٤٠٠)هكتار[ix] فطلب من اهلها زراعة الارض الموات فزرعوا (١٠٠٠) شجرة[x]، لكن رغم ان تلك الاجراءات والتخفيضات التي اصدرها رئيس اللجنة المالية قد قللت من واردات خزينة الحكومة التونسية الا انه كان يأمل عن طريقها التخفيف عن كاهل الفلاحين[xi]، ومع ذلك فأنها لم تتمكن من انهاء حالة حرق الفلاحين لبساتين الزيتون التي يملكونها وتركهم لحقولهم بوراً هرباً من دفع الضرائب[xii].

قامت اللجنة المالية بدور كبير عن طريق مراقبتها وكشفها لسرقات وفساد عدد من الموظفين و (العمال) حكام المدن لاختلاسهم لأموال الدولة[xiii]، لذلك حرصت اللجنة على الحد من الظلم الذي وقع على التونسيين من قبل اولئك الفاسدين عن طريق مراقبة اعمال الموظفين اثناء جباية الضرائب ومحاسبة من تثبت عليه تهمة اختلاس اموال الدولة[xiv]. ولغرض معالجة أوضاع الشعب التونسي الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عانوا منها ولتخفيف الظلم الذي اصابهم اثناء المدة السابقة فقد تم منح العفو لكافة ابناء تونس الذين غادروا البلاد ثم عادوا اليها امثال بعض رجال قبيلة الفراشيش والسواسي الذين عادوا من طرابلس و الجزائر، كما ارسل الى المهاجرين التونسيين في مصر للعودة الى تونس[xv]. عملت اللجنة المالية الى عدة اجراءات تقشفية عن طريق تخفيض بعض المصروفات فأغلقت المدرسة الحربية بباردو، وقلص عدد الجنود الى (٨,٠٠٠) جندي، وخفضت ميزانية كل من وزارة البحرية[xvi]، ووزارة الدفاع (وزارة الحرب)[xvii]، كما خفضت مصاريف الباي الى(١,٠٠٠,٠٠٠) ريال ومصاريف الامراء والاميرات الى (١,٥٠٠,٠٠٠) ريال[xviii]، وكذلك مصاريف القصر وغيرها من التخفيضات التي اوصلت قيمة مصاريف ميزانية الدولة التي اعدتها اللجنة المالية الى (٣٩,٤٢٠,٥١٠) ريال بعد ان كانت (٤٧,٧٣٣,٧٠٣) ريال [xix].

كان لعدم ثقة الدائنين والمراقبين الماليين بالحكومة التونسية دور في اصدارهم للتصريح المشترك في١١/ كانون الثاني/١٨٧٠م مطالبين فيه الحكومة بضمانات اضافية[xx]، على العكس من التونسيين ورجال الاصلاح الذين استقبلوا قرار الباي في١٨/ كانون الثاني/ ١٨٧٠م[xxi]، بمنح خير الدين منصب

الوزير المباشر[xxii]، بفرح وتفائل اذ بعث الامل والطمأنينة من جديد بعد فقدانها منذ انتفاضة ١٨٦٤م[xxiii] .

اصبح الوزير خير الدين نائب الوزير الاكبر الى جانب احتفاظه بمنصبه كرئيس للجنة المالية وهو منصب ذو سلطة ونفوذ على الوزارة الكبرى عن طريق ضمه لوزارة الداخلية والشؤون الخارجية والمالية وله الحق في مراقبة وزارتي الدفاع والبحرية، وبذلك يكون مصطفى خزنة دار الوزير الاكبر قد جرد من جميع سلطاته ولم تبقى له سوى السلطة الاسمية[xxiv] . صادق الباي محمد الصادق في٢٥/ اذار/١٨٧٠م على التسوية التي اعترف خلالها بإفلاس الحكومة التونسية التي وصل مجموع الدين فيها الى (١٦٠) مليون فرنك مما توجب على الحكومة دفع (١٩) مليون فرنك سنوياً وهو ما يتجاوز مقدار مواردها السنوية[xxv].

بعد مباحثات طويلة بين اللجنة المالية والدائنين اعلنت التسوية النهائية بتوحيد كافة الديون بعد تقليصها الى(١٢٥)مليون فرنك مع فائدة ب(٥%)[xxvi]، على ان يتم التسديد في بداية شهري كانون الثاني و تموز من كل عام[xxvii]، ولضمان دفع الدين بصورة مستمرة تنازلت الحكومة التونسية **((للدائنين حاضراً ومستقبلاً حتى انتهاء تصفية الدين الحالي))**[xxviii] لكي تطمئن الحكومة اصحاب الديون بضمان استرجاع اموالهم فانها قدمت لهم عدد كبير من مواردها لتكون ايرادها مخصصة فقط لتسديد ديونهم الى ان تتمكن من انهاء تسديد كافة ديونها اتجاههم.

تنازلت الحكومة التونسية بما لا يقل عن(٢٦) مورداً من موارد الدولة[xxix]، والتي تقدر مردوداتها ب(٦,٥٠٥,٠٠٠) فرنك تمتع بها المقرضون الى غاية انقضاء الدين، ان ذلك التنازل قد أثر على تونس وحكومتها بشكل كبير، اذ لم يبقى لها من الضرائب سوى المجبى والعشر على القمح وهي ضرائب لا تكفي لسد نفقات الدولة[xxx].

أنشأ مجلس اداري في ايار/١٨٧٠م لاستكمال الاجراءات والتعاملات الخاصة بالدين تكون من خمسة اعضاء مكلفين بإدارة الواردات المسندة من قبل الباي تحت رقابة اللجنة التنفيذية، وقد ضم المجلس مندوب تونسي يعين من قبل اللجنة التنفيذية واربع ممثلين للدائنين: (فرنسي وبريطاني وايطالي واوربي من جنسية اخرى) يعينون من قبل اللجنة ايضاً، وفي٦/ تموز/١٨٧٠م تشكلت اللجنة المالية بشكل رسمي[xxxi].

ومع كل الاجراءات التي قامت بها اللجنة المالية لإصلاح الادارة المالية في البلاد، الا انها اخفقت في الكثير من الجوانب وضيقت على التونسيين بدلاً من افراجها لحالة العجز والعسر التي تمر بها البلاد واهلها، نتيجة لسياستها الاقتصادية التي اتبعتها من اجل سد الدين والعجز في ميزانية الدولة، الا ان اجراءاتها تلك كانت السبب في الركود الاقتصادي الذي عم البلاد لانها لم تقوم باي نشاط او عمل

منتج يكون من ورائه مردود جيد سواء على الدولة او على التاجر الصغير في المدينة او حتى على الفلاح في الريف اذ دمرت الضرائب امكانيات وقدرات تلك الفئات اجتماعياً واقتصادياً[xxxii] .

اصدر خير الدين في ايلول/١٨٧٠م امراً بإحصاء اراضي تونس ليصبح حكام المناطق بعد مرور عامين المسؤولين المباشرين عن الاشراف على خدمتها مقابل(١٠%) من وارداتها على ان يتم تأجير تلك الاراضي بصورة علنية كل عام قبل الاول من شهر ايلول حتى يتمكن المستأجر من الاستعداد لزراعتها قبل موسم الزراعة[xxxiii].

وزع خير الدين في عام ١٨٧١م مساحات كبيرة من الأراضي على صغار الفلاحين[xxxiv] لتشجيعهم على زراعة تلك الاراضي من اجل زيادة الانتاج الزراعي وواردات[xxxv]، كما وزع اراضي اخرى في جهات الفحص وزغوان ومجاز الباب على الفلاحين مقابل ايجار بسيط[xxxvi]. عند تشكيل اللجنة المالية كانت تونس قد وصلت الى وضع اقتصادي واجتماعي منهار لا تقوى على سد ابسط حاجاتها او دفع رواتب موظفيها ، لذلك عملت اللجنة المالية وبالأخص رئيسها خير الدين التونسي على اصلاح ذلك الوضع وتحسين اوضاع التونسيين الاقتصادية فأعاد توزيع ضرائب المجبى والعشر والقانون بشكل جديد ومقسم على اربع اعوام ليتمكن التونسي من دفعها بشل ايسر وقام بتوزيع الاراضي على صغار الفلاحين لزيادة مساحة الارض المزروعة مما يرفع من نسبة الانتاج وقيمة ايرادات الدولة ، كما ضرب على يد المفسدين والمختلسين من موظفي الدولة ووضعهم تحت المراقبة.

- اهم الاحداث التي اثيرت بعد تشكيل اللجنة المالية وتأثيراتها :

١- قضية الهنشير الجديدة :

اصبحت هنشير النفضية[xxxvii]منذ عام ١٨٧١م ملك للوزير التونسي خير الدين[xxxviii]، والتي سبق وان منح امتياز استغلالها، للايطالي (كاستال نيوفو) Castelnuovo [xxxix]، لمعرفته بخصوبة تلك الارض وامكانياتها الزراعية التي اهملت من قبل الخزنة دار، إذ كانت تستخدم أراضيها كمراعي لقطعان الأغنام ولم يجني منها إلا أرباح ضئيلة، فاقترح عليه منحه امتياز استغلال الهنشير فمنحه ذلك الامتياز ولمدة (٣٠)عام عن طريق عقد ايجار عقد بينهما [xl].

اسس كاستال في ٢٣/حزيران/١٨٧٠م شركة احياء جديدة بفلورنسا تحت اسم (الشركة الخفية الصناعية والفلاحية لتونس) la Società anonima commerciale industriale ed agricola per la Tunisia[xli] ثم حول الامتياز في شهر تموز الى عقد ايجار يخوله منح الهنشير لغيره[xlii]، فتخلى عن ايجار الهنشير لصالح الشركة التي تم الموافقة عليها بموجب المرسوم الملكي الايطالي ليوم ٤/ آب/١٨٧٠م [xliii]. لم تستمر الامور جيدة طويلاً اذ ظهرت المشاكل في شهر تشرين الثاني من العام ذاته بين الشركة و العقيد الطيب بلحاج والذي يعد

احد اعوان الباي ومدير الهنشير المؤجرة للشركة الايطالية، وقد قام الطيب بلحاج بطرد بعض المزارعين بالهنشير بعد قيام كاستال نيوفو بطرده من منزله[xliv]، مما احدث ازمة دولية، وقد ارسل القنصل الايطالي (بينا) في ١٣/كانون الثاني/١٨٧١م الى فلورنسا ليخبرهم بقطع علاقاته بالحكومة التونسية متخذ من عدد من الحجج كإهانة يهودي ايطالي او سرقة كيس من الاسماك لبحار ايطالي في ميناء حلق الوادي ذريعة لإجبار الحكومة التونسية على منحه امتيازات جديدة لفرض امتداد النفوذ الايطالي، كما حرض الشركات الايطالية بتونس من اجل تقديم عرائض لحكومتها تطالب فيها بالدفاع عن مصالحها المهددة[xlv].

تدخل القنصل البريطاني(ريتشارد وود)Richard Wood [xlvi] في ١٧/كانون الثاني لحل الازمة فاقترح على الحكومة التونسية أخلاء منزل الوكيل ووضعه في ذمة كاستال، وعزل الطيب بلحاج من وظيفته وابداله بوكيل جديد[xlvii]، الا ان الجانب الايطالي كان يرى ذلك غير كافي وطالب بمعاقبة المتهمين بالاعتداء على رعاياها وتعويض المتضررين منهم، كما طالبت الحكومة الايطالية بضمانات مستقبلية وامتيازات تجارية خاصة برعاياها، فضلاً عن مطالبتها بحقهم في زراعة التبغ في تونس بحرية[xlviii].

خرجت ايطاليا عن اصل المشكلة التي تخص الهنشير، واخذت تلحق الضرر باحتكارات الباي للتبغ وبالواردات المسندة لتسديد الدائنين بتحديد تعريفة التصدير لكل انواع التبغ واخضعت كذلك كل زيادة على الصادرات الى مفاوضات ثنائية بين البلدين، وبذلك تكون ايطاليا قد قيدت كل تصرفات الحكومة التونسية واللجنة المالية[xlix].

هدد القنصل الايطالي بقدوم بارجة ايطالية الى السواحل التونسية بعد رفض الباي الموافقة على تلك المطالب، الا ان الجنرال حسين[l] استأنف المفاوضات في ٢٣/ شباط بفلورنسا[li]، ووافق فيها على كافة المطالب الايطالية مقابل تقديم الاخيرة لقائمة سنوية لكل العاملين في المناطق المستغلة من قبلها والخاضعين لرعايتها الى الحكومة التونسية للحد من التجاوزات التي قد تنجم عن تلك الحماية[lii].

تم توقيع الاتفاق بين الطرفين في ٥/اذار/١٨٧١م بصيغة بروتوكولين الاول تضمن الاضافات التي دخلت على المعاهدة الايطالية–التونسية لعام ١٨٦٨م والثاني يخص مصالح هنشير الجديدة والتعويضات التي يجب على الباي تقديمها للشركة الايطالية وتسوية الاضرار التي تدعي تعرض الشركة لها[liii].

أثار ذلك الاتفاق احتجاج كل من الدولة العثمانية وفرنسا وبريطانيا، فقد احتجت الاولى على عقد اتفاق دولي بين الباي التونسي لكون تونس ولاية تابعة لها ، كما احتجت على وصف تونس بالمملكة

اثناء كتابة ذلك الاتفاق وهي **((جزء لا يتجزأ من ممالك السلطان))** [liv]، لم يكن احتجاج الدولة العثمانية على بنود الاتفاقية المبرمة بين ايطاليا وتونس وانما احتجاجها جاء تأكيداً على تبعية تونس لها لكونها ولاية من الولايات العثمانية التي تحكم باسم السلطان.

اما بريطانيا وفرنسا فقد ابدت اعتراضها باسم اللجنة المالية والاتفاق المبرم بين القوى الثلاث ، وقد رفضت ايطاليا الاحتجاجات العثمانية لاقتصار علاقة الاخيرة بتونس على السلطة الدينية فقط، اما فيما يخص اعتراضات بريطانيا وفرنسا فقد اضطرت الى اضافة بند في٢٠/اذار/١٨٧١م الى الاتفاقية يضمن حقوق اللجنة المالية ، فأنهت ايطاليا في اليوم نفسه قضية الهنشير واعادت علاقاتها مع الحكومة التونسية[lv].

كانت مشكلة الهنشير مشكلة فرض نفوذ ومصالح، فقد حاولت ايطاليا خلق تلك المشكلة من اجل مد نفوذها في تونس لتكون مساوية للنفوذ الفرنسي والبريطاني الموجود فيها مدعية حرصها على حماية مصالح شركاتها ورعاياها من اجل الحصول على امتيازات جديدة لتكون من الدولة الاكثر حضوا في تونس.

٢- فرمان التولية عام ١٨٧١م :

اراد الباي محمد الصادق المحافظة على ما تبقى من استقلال وسيادة تونس بعد السيطرة الاقتصادية التي كبلتها منذ انشاء اللجنة المالية، مستغلاً تراجع النفوذ الفرنسي في تونس بعد هزيمتها امام المانيا وكثرة مشاكلها الداخلية[lvi]، فضلاً عن التهديدات والضغوط الكبيرة التي مارستها ايطاليا ضدها وعدم قدرتها على الوقوف بوجه الاطماع الاجنبية[lvii].

حاول الباي توثيق صلاته بالدولة العثمانية بحصوله على اعتراف رسمي منها بوراثة العائلة الحسينية لعرش تونس، وذلك عن طريق الرسالة التي بعثها الباي محمد الصادق الى السلطان العثماني عبد العزيز في ٢٦/ نيسان/١٨٧١م يخبره فيها بما يلاقيه من صعوبات مع الايطاليين ويشكره على مساعدة السفير العثماني في فلورنسا من اجل انتصار القضية التونسية (قضية هنشير)[lviii].

اوضح الباي كذلك عن امله في أرسال السلطان للفرمان الملتمس منذ عام ١٨٦٤م[lix]، فأجابه الصدر الاعظم محمود باشا في٣/حزيران/١٨٧١م [lx] طالباً منه وثائق دقيقة لما يخص المشاكل مع ايطاليا وارسال مبعوث بصورة سرية للتفاوض حول الفرمان المطلوب[lxi]، الا ان تلك المراسلات بقيت خفيه عن جميع القناصل الاجانب باستثناء القنصل البريطاني ريتشارد وود، الذي كان يحاول توثيق الصلة بين تونس والدولة العثمانية من اجل ابعاد النفوذ الفرنسي[lxii]. ارسل خير الدين كمبعوث خاص الى استانبول في ٧/ ايلول/١٨٧١م وبعد مفاوضات مطولة بينه وبين كل من الصدر الاعظم محمود باشا ووزير الشؤون الخارجية سرفر باشا تمكن خير الدين من دفع السلطة

العثمانية الى التنازل عن حقها في مطالبة تونس بدفع الضرائب السنوية، وارسال السلطان لفرمان التولية مع تولي كل باي جديد للحكم من الاسرة الحسينية[lxiii].

لقد حرص خير الدين على ادخال فقرة في نص الفرمان تؤكد على((**ارسال العساكر في حالة الحرب على حسب الامكانيات**))[lxiv]، وبذلك يكون قد ترك تقدير ارسال عدد الجنود واعانات الحرب المادية حسب قدرة وامكانيات تونس فلم تصبح مجبرة على ارسال اعداد كبيرة كما كانت تطلبه منها الدولة العثمانية في كل حرب.

حصل خير الدين على فرمان التولية في٢٢/تشرين الاول/١٨٧١م ، لكن لم تقم الاحتفالات الا بعد قراءته بقصر باردو في ١٨/تشرين الثاني حيث اطلقت المدفعية (٢١) اطلاقة واقيمت الاحتفالات الدينية علامة على الفرح والسرور في كل انحاء البلاد رغم انه لم يغير شيء من وضع تونس واهله فالوضع ذاته منذ عهد احمد باي ، اذ كانت تتجه تونس في حالة الخطر الى الدولة العثمانية كما كانت تقدم لها المساعدات عند دخولها في حرب مع رفض تونس لأي تدخل في شؤونها الداخلية[lxv].

عد ذلك الفرمان انتصار غير مباشر لبريطانيا المؤيدة لتبعية تونس للدولة العثمانية والتي عملت بعد ذلك على دعم نفوذها الاقتصادي في تونس، اما فرنسا وايطاليا فقد رفضا ارتباط وتبعية تونس للدولة العثمانية لذلك رفضوا الاعتراف بالفرمان لأنه يعوق اطماعهم التوسعية فيها[lxvi].

حاولت تونس الحصول على فرمان تولية رسمي من الدولة العثمانية تؤكد فيه حصر وراثة حكم تونس في ابناء الاسرة الحسينية ، كما ارادت ان تحتمي في تبعيتها الاسمية للدولة العثمانية من اطماع الدول الاجنبية، لاسيما بعد مشكلتها مع ايطاليا وتهديدات الاخيرة لها، مستغلة انشغال فرنسا الرافضة لتلك التبعية والطامعة بتونس، وقد نجحت في الحصول عليه مع تنازل الدولة العثمانية لبعض حقوقها المالية والعسكرية في تونس.

- **الاوضاع الاقتصادية في تونس و سقوط وزارة مصطفى خزنة دار**
- **اوضاع تونس الاقتصادية**

لم يتحسن الوضع الاقتصادي في تونس كثيراً بعد تشكيل اللجنة المالية، لان الواردات المالية التي جرى تحويلها الى اللجنة لم تتجاوز حتى منتصف عام ١٨٧١م اكثر من (٧,٣٧٣,٣٨٤) ريال بالوقت الذي كانت تقديرات الحكومة تتوقع حصولها على(١٠) مليون ريال، ثم تراجعت تلك الموارد في العام التالي[lxvii]، بسبب سوء الموسم الزراعي، والحال نفسه اصاب واردات الحكومة التي تضررت كثيراً فلم تستطيع تغطية حاجاتها الخاصة او تغطية العجز في الموارد المسندة للدائنين[lxviii].

اقتضى ذلك الامر دعم الحكومة للجنة المالية لتفادي العجز ب(٣٠٠)الف فرنك، لذلك اضطرت الحكومة التونسية الى بيع مدافع قديمة من القُلُز لم تستعمل منذ زمن بعيد مقابل (١,٣٠٠,٠٠٠)فرنك والى اقتراض(٢,٦٠٠,٠٠٠) فرنك بفائدة (١٨%) لسد العجز الحاصل في وارداتها، الا ان موارد العام الثالثة فقد كانت احسن من سابقتها رغم الاقتراض الذي حصل من اجل تسديد(٦٠٠)الف فرنك لقسط

شهر كانون الثاني و(٩٠٠)الف فرنك لقسط شهر تموز الا ان الموازنة النهائية كانت تبعث الى التفاؤل اذ تم الحصول على(٦,٢٥٠,٠٠٠) فرنك وهو مبلغ كافي لتلافي ازمة جديدة[lxix] .

عملت اللجنة برئاسة خير الدين لإيجاد موارد جديدة لزيادة الواردات على تأجير الاراضي للفلاحين في كل انحاء البلاد وكذلك الحال بالنسبة للضرائب المفروضة على الاسواق وعلى صناعة الصابون وغيرها من المواد الاخرى، وذلك لزيادة الواردات وبالوقت نفسه منع اهدار الاموال بسبب التبذير، فحاولت اللجنة تحسين واردات ايجار املاك الدولة فوعدت حكام المناطق المعنية ب(١٠%) من موارادات تلك الاراضي مقابل تنظيمهم للموارد الزراعية العمومية والعناية بإدارة تلك الاملاك[lxx].

اصدرت اللجنة قرار بزيادة الضرائب على المواد المستوردة الى(٥%)، اما الصادرات فلم يفرض عليها اية زيادة ، كما تم انشاء سجلات للصادر والوارد وترتيبها حتى يسهل الرجوع اليها، وانشاء مخافر حدودية لمنع التهريب[lxxi]، اما فيما يخص الخروبة[lxxii] فقد رفض الباي اقتراح رئيس اللجنة المالية في آب/١٨٧١م بزيادة ضريبة الخروبة ، والتي تعد نسبتها (٦,٢٥%) اي خروبة على كل ريال يدفعه مستأجري العقار[lxxiii].

يقدر دخل ضريبة الخروبة السنوي ب(١٠٠)الف ريال اي (٦٠)الف فرنك، وكان في اعتقاد اللجنة انه بإمكانها فرض تلك الضريبة على باقي المدن التي تم اعفاء سكانها من ضريبة المجبى أي فرضها على (سوسة، والقيروان، والمنستير، وصفاقس، وضواحي العاصمة) وكذلك على العمارات المستعملة من الملاكين انفسهم، وقد كرر خير الدين المقترح مرة ثانية في تشرين الاول/١٨٧٢م) الا انه جوبه بالرفض للمرة الثانية، لكنه تمكن من الحصول على موافقة الباي فيما يتعلق بتوسعة اماكن فرض ضريبة الخروبة في١٠/حزيران/١٨٧٣م [lxxiv]، وكان من المفترض ان يكون مقدار ادائها على مدى ثلاث اعوام من(تموز/١٨٧٣–حزيران/١٨٧٦م) على التوالي(٥٨,٠٠٠–١٥٥,٠٠٠–١٠٤,٠٠٠) فرنك[lxxv] .

على الرغم من المواسم الزراعية السيئة التي اثرت على موارد الخزينة التونسية و على تسديدها للمبالغ المتفق عليها للجنة المالية من اجل تسديد الديون خلال العامين التي تلت تشكيلها الا ان الاوضاع بدأت بالتحسن والواردات اخذت بالارتفاع مما ساعد على تسديد الاقساط السنوية المفروضة على البلاد.

- **عزل الوزير الاكبر مصطفى خزنة دار**

اساء الوزير الاكبر استخدام السلطة الممنوحة له فكان له دور كبير لما وصلت اليه البلاد من ازمة مالية وتدهور احوال الناس لانغماسه بحياة الترف والتبذير نتيجة لصفقات الفساد والامتيازات التي تمتع بها[lxxvi]، فضلاً عن تعاونه مع الاجانب والسماسرة على حساب تونس واهلها[lxxvii].

استمر مصطفى خزنة دار في سرقة اموال الدولة رغم وجود اللجنة المالية وعقد الصفقات والمضاربات المالية واقترض الاموال باسم الباي من اجل ارباك عمل اللجنة المالية وادخال الفوضى في

اعمال خير الدين، لذلك كان وجوده في الحكومة يمثل اكبر خطر على اعمال الاصلاح التي عمل بها خير الدين وفريق الاصلاح معه [lxxviii].

استغل خير الدين العلاقة القوية بين الباي ومصطفى بن اسماعيل[lxxix]، فعمل على استمالة الاخير الى جانبه لأثارته ضد مصطفى خزنة دار، وايجاد الحجج و الوقائع التي تشوه صورته امام الباي ، فاستغل مصطفى بن اسماعيل اي لقاء يجمعه بالباي للتشهير والذم في شخصية الخزنة دار وسياسته التي تسببت في افلاس خزينة الدولة[lxxx].

كما يعد نجاح خير الدين في زيادة وتوسيع ضريبة الخروبة هزيمه بالنسبة للخزنة دار الذي اتهمته اللجنة المالية بعد اسبوع من موافقة الباي على ضريبة الخروبة في حزيران/١٨٧٣م باختلاس وسرقة (٢,٠٠٠) سهم[lxxxi] من قرض ايميل ارلنجي[lxxxii]، فطالبوا مصطفى خزنة دار بتعويض الخسائر وارجاع مليون فرنك مقابل ال(١٩٥٠)سهم التي اخذها بدون سند قانوني مما اضر بالحكومة التونسية واصحاب الديون في الوقت ذاته ، فعرضوا القضية على الباي محمد الصادق لمحاسبة وزيره[lxxxiii].

لم تكن تهمة الاختلاس تلك هي التهمة الوحيدة التي وجهت ضد مصطفى خزنة دار، اذ سبق وان واجه في ٢٤/شباط/١٨٧٣م تهمة اخرى تخص نسيم شمامة ومحاولته الاستيلاء على جزء من ارثه الذي قدر ب(٢٧) مليون فرنك ومنها (١٧,١٤٣) سنداً من الدين التونسي عن طريق اتصاله بالورثة[lxxxiv].

كان لمحاولات القنصل الفرنسي (بوتميليو)Botmelio في اقناع الباي بتعيين خير الدين وزيراً مباشراً دور في الحد من نفوذ مصطفى خزنة دار، كما عمد القنصل الى دفع بعض الاشخاص لتقديم دعاوي ضده، كما فعل محمود بن عياد اذ قدم دعوتين ضده بصفته مواطناً فرنسياً وغيرها الكثير من الدعاوي الاخرى[lxxxv]، التي كان ورائها القنصل الفرنسي وذلك من اجل ارباك الخزنة دار وعدم ترك فرصة له للخروج من الازمة التي تعيشها الدولة[lxxxvi] .

ان كل تلك الضغوطات والدور الذي لعبته اللجنة المالية بكشف اختلاسات الخزنة دار وقبول الاخير لتسديد مبلغ السندات[lxxxvii]، قد ساهم في توريطه اكثر واقناع الباي بسوء تصرفاته[lxxxviii]، الامر الذي دفع بالباي محمد الصادق الى عزله في٢١/تشرين الاول/١٨٧٣م وتعيين خير الدين وزير اكبر بدلاً عنه في ٢٣ من الشهر ذاته [lxxxix] .

كل محاولات خير الدين لكشف فساد مصطفى خزنة دار كانت من اجل اتمام الاصلاحات وتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تدهورت بشكل كبير اثناء مدة حكم الاخير والذي عد عائقاً بوجه أي تجديد او اصلاح يحد من سلطته ويقلل من نفوذه وسرقاته حتى لو كان لمصلحة البلاد فمصلحته الخاصة كانت فوق كل اعتبار، لذلك يعد خروجه من الوزارة الكبرى انتصار كبير لكل من يحاول اصلاح اوضاع تونس.

- الخاتمة

بعد تدهور احوال البلاد من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لم يعد بإمكان الحكومة الايفاء بتعهداتها وتسديد ما عليها من قروض، لذلك وافقت على تشكيل اللجنة المالية بعد ان اصبح مجموع الديون المتراكمة (١٢٥,٠٠٠,٠٠٠) فرنك ، فأصبحت موارد وايرادات تونس تحت سلطة تلك اللجنة.

استطاع خير الدين بعد ترأسه للجنة المالية من القيام ببعض الامور الاصلاحية التي ساعدت على تخفيف الثقل عن كاهل التونسيين وتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد بعد تخفيضه لبعض الضرائب والغاء بعضها و منح اراضي لعدد من الفلاحين كنوع من الاصلاح الزراعي للمساهمة في تحسين الانتاج مما يؤدي الى زيادة في وايرادات خزينة الدولة من ذلك المورد المهم.

عاصرت تلك المدة عدة احداث مهمة كمشكلة هنشير النفضية الذي اظهر مدى اطماع ايطاليا في تونس ومحاولتها مد نفوذها بشكل واضح ، كما شهدت تلك المدة حصول الباي على فرمان التولية عام ١٨٧١م من السلطان العثماني عبد العزيز الذي تنازل خلاله عن بعد حقوق الدولة العثمانية في تونس مقابل السيادة الاسمية عليها.

كان لعزل الوزير الاكبر مصطفى خزنة دار احد اسباب تدهور تونس اقتصادياً واجتماعياً بعد مدة حكم دامت اكثر من ٣٦ عاماً عاصر خلالها ثلاث بايات كان هدفه الاول والاخير هو الحصول على المكاسب الشخصية على حساب مصلحة البلاد العامة عن طريق تعاونه مع السماسرة والمفسدين في البلاد الامر الذي اوقع تونس في حالة عجز مالي تام ، فكان عزله بداية تغيير احوال البلاد الى الافضل.

الهوامش

[i] محمد الحبيب الخضراوي ، المال والثروة في البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر : الممارسات والتمثلات ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة تونس ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠١٢ ، ص ٢٤٠ –٢٤١.

[ii] اهتم قسم العمل في اللجنة المالية بحصر كل انواع واردات الدولة فكان له الحق في الاطلاع على كل الوثائق المتعلقة بالواردات والمصروفات متى اراد وعلى وزارة المالية التونسية السماح له بذلك ، وبعد حصر كل وارداتها يتم مقابلتها بالمصروفات التي يضاف اليها مقدار الدين ثم يبحث عن ايجاد طريقة تمكنه من توزيع تلك الواردات على كل المصروفات وجمع الديون. ينظر: نبيهة مصباحي ، المراقبة والمحاسبة المالية بالبلاد التونسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة تونس ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠١٧ ، ص ٢٥٠.

[iii] حسن بربورة ، تحليل نص اصلاحات خير الدين في البلاد التونسية (١٨٧١–١٨٧٧) من كتاب خير الدين والبلاد التونسية ل:ج .س. فان كريكن ، جامعة زيان عاشور–الجلفة ، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والانسانية ، الجزائر، ٢٠١٣، ص٧ .

[iv] **خير الدين التونسي:** ولد عام ١٨١٠م من قبيلة اباضة الشركسية اسر وهو طفل وبيع في سوق العبيد في استانبول فاشتراه احمد باي وعاش في قصره، دخل المدرسة الحربية وتدرج في الوظائف الى ان اصبح وزيراً ، أتقن العلوم الدينية واللغات التركية والفارسية والعربية ، يعد خير الدين من ابرز رجال الاصلاح في تونس يعود الفضل اليه في إقناع الباي محمد لإعلانه عهد الامان عام ١٨٥٧م ،كما بذل جهوداً كبيرة أثمرت عن إصدار دستور عام ١٨٦١م ، تولى الوزارة الكبرى (١٨٧٣–١٨٧٧) وحاول النهوض بالبلاد عن طريق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، كما اكد على توثيق الصلات مع الدولة العثمانية للمحافظة على كيان تونس السياسي ولكن محاولاته فشلت، غادر تونس متوجهاً الى استانبول فعين وزير اعظم عام ١٨٧٨م الا انه استقال بعد عام واحد لينصب بعدها عضواً في مجلس اعيان استانبول واستمر فيه الى ان توفي عام ١٨٩٠م . ينظر: خير الدين الزركلي ، قاموس تراجم الاعلام لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين،ط١٣، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٩٨،ج٢، ص٣٢٧ .

[v] الشيباني بنبلغيث، النظام القضائي في البلاد التونسية (١٨٥٧–١٩٢١) ، مكتبة علاء الدين ، صفاقس،٢٠٠١ ، ص ٢٥١–٢٥٢ .

[vi] قسم قيمة ضريبة المجبى (الضريبة الشخصية المفروضة على جميع الذكور البالغين باستثناء أهل المدن) على اربعة اعوام يدفع في العام الاول (تشرين الاول/ ١٨٦٩ – ايلول/١٨٧٠م) ضريبة بقيمة (٢٥)ريال وفي العام الثاني (٣٠)ريال وفي العام الثالث يدفع (٣٥)ريال لتصل في العام الرابع قيمة الضريبة الى (٤٠)ريال . ينظر: الهادي التيمومي ، تونس والتحديث(١٨٣١–١٨٧٧) اول دستور في العالم الاسلامي ، دار محمد علي للنشر ، تونس ، ٢٠١٠ ، ص ٢٠٠

[vii] كانت تدفع ضريبة العشر (الضريبة المفروضة على الحبوب)اما عيناً او نقداً فلم يجبر الذين فرضت عليهم ضريبة العشر دفع المبلغ كامل او الكمية المطلوبة كاملة الا بعد اربع اعوام أي ابتداءً من موسم الحصاد لعام ١٨٧٣م ، فكان على الذين يدفعون العشر نقداً دفع(٥٠) ريال على كل ارض مزروعة حبوب تقدر مساحتها بحوالي(١٠)هكتار بعد ان تمر بالمراحل نفسها التي مرت بها ضريبة المجبى فتكون قيمتها في العام الاول (٣٥) ريال وفي العام الثاني (٤٠) ريال وفي الثالث (٤٥) ريال لتصل في العام الرابع الى (٥٠)ريال. ينظر: ج . س . فان . كريكن ، خير الدين والبلاد التونسية ١٨٥٠–١٨٨١ ، ترجمة: البشير بن سلامة ، دار سحنون ، تونس ، ١٩٨٨،ص ١٦٦–١٦٧.

[viii] اهتم خير الدين بضريبة القانون (الضريبة المفروضة على اشجار الزيتون والنخيل) للتخفيف عن كاهل الفلاحين ولاستغلال المساحات الواسعة من الاراضي من اجل زيادة الدخل لذلك اصدر امراً في٢٤/ تشرين الثاني/١٨٦٩م اعفى فيه كل الفلاحين الذين يزرعون الزيتون والنخيل من الضرائب ولمدة (١٥) عام ، فضلاً عن اعفائه لكل اراضي الزيتون والنخيل التي لم تعد تنتج و يبست من تلك الضريبة . ينظر: سيار كوكب الجميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، فلسطين ، ١٩٩٧، ص٤٥١؛ حمزة تومي ، الاصلاحات العثمانية بين المتطلبات الداخلية والضغوط الاوربية (١٧٩٢-١٩٢٤م) ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، الجزائر، ٢٠١٦، ص ١٣ ؛ ج.س. فان . كريكن ، المصدر السابق ، ص١٦٧.

[ix] الهكتار: وحدة قياس الاراضي الزراعية المستعملة في شمال افريقيا تقدر مساحتها ب(١٠,٠٠٠) متر مربع وهو بمثابة الفدان المستعمل في المشرق والذي يكون اقل منه اذ يقدر ب(٤,٢٠٠)متر مربع. ينظر: ناصر الدين سعيدوني ، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر– تونس – طرابلس الغرب) من القرن العاشر الى الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي) ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، العدد٣١ ، الكويت ، ٢٠١٠ ، ص ٩٧.

[x] احمد الكعاك ، العقد الثمين في تاريخ غراسة الزياتين، مطبعة العرب ، تونس ، ١٩٢٤، ص٢٢.

[xi] احمد بن ابي الضياف ، اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الامان ، مج٢، الدار العربية للكتاب، تونس ، ١٩٩٩، ج٦ ، ص ١٢٩؛ جان قانياج ، اصول الحماية الفرنسية على تونس(١٨٦١-١٨٨١م) ، ترجمة عادل بن يوسف و محمد محسن البواب ، برق للنشر والتوزيع ، تونس ، ٢٠١٢، ص٢٨٢.

[xii] اصدرت الحكومة التونسية امراً في٢٧/ تشرين الثاني/١٨٦٩م يقضي بحذف (٣٠) الف شجرة زيتون في منطقة الوطن القبلي من دفاتر ضريبة القانون لأنها لا تثمر بعد ان كانت تجبى عنها الضرائب في كل عام حتى ذلك التاريخ ، الامر الذي كان يجبر اغلب الفلاحين الى احراق اراضيهم كي يتخلصوا من دفع تلك الضرائب . لمزيد من التفاصيل . ينظر: احمد ابي الضياف ، المصدر السابق ، ج٦ ، ص١٢٨– ١٢٩؛ جان قانياج، المصدر السابق، ص٢٨٢؛ ج.س. فان. كريكن، المصدر السابق،ص١٦٧.

[xiii] من بين الاشخاص الذين تم كشف فسادهم ومحاسبتهم عليه امير الامراء (احمد زروق) احد القادة الذين تمكنوا من القضاء على ثورة علي بن غذاهم عام ١٨٦٤م وذلك بعد كشف قيمة المبلغ الكبير الذي جمعه من اهل الساحل بعد القضاء على الثورة ، اذ اتضح ان اغلب الاموال التي جمعها من الاهالي قد اخذها لنفسه وانفقها على الترف وشراء العقارات ولم يصل منها للدولة الا القليل، مما يبين ضعف وانعدام مراقبة الحكومة التونسية للمال العام قبل تكوين اللجنة المالية الامر الذي شجع العديد من موظفي الدولة الى القيام بالاختلاسات والسرقات المالية من الدولة . للمزيد من التفاصيل . ينظر: احمد ابن ابي الضياف ، المصدر السابق ، ج٦ ، ص ١٣٩.

[xiv] الشيباني بنبلغيث ، المصدر السابق ، ص٢٥٣؛ معاد ابراهيم الجعفري ، الاوضاع السياسية والاقتصادية في تونس ١٨٣٧-١٨٧٠ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة تكريت ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠٢٠، ص٣٥٢.

[xv] احمد امين ، فيض الخاطر،ط٢، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨،ج٥، ص٢١٨ ؛ ج.س.فان . كريكن ، المصدر السابق ، ص١٦٨ .

[xvi] اصبحت ميزانية وزارة البحرية التونسية بعد التخفيض(٨٠٠,٠٠٠) ريال بعد ان كان يخصص لها(٢,٢٠٠,٠٠٠) ريال من ميزانية الحكومة. ينظر: جان قانياج ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

[xvii] تم تخفيض ميزانية وزارة الدفاع الى(٣,٦٩١,٦٠٠) ريال بعد ان كانت تستلم من الحكومة (٧,٢١٥,٨١٤) ريال . ينظر: سهام شابي ، الفكر الاصلاحي لخير الدين التونسي (١٢٢٥-١٣٠٧هـ/ ١٨١٠-١٨٨٩) من خلال كتابه ((اقوم المسالك في معرفة احوال الممالك)) ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، الجزائر، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص٣٩ ؛ نبيهة مصباحي ، المصدر السابق ، ص٢٥٤ ؛ احمد امين ،المصدر السابق،ج٥، ص٢٢٠.

[xviii] قبل قيام اللجنة المالية بفرض اجراءاتها التقشفية على كل مفاصل الحكومة التونسية ومن ضمنها تقليص المبالغ المالية التي كانت تخصص للباي ولكل افراد الاسرة الحسينية كان يخصص لها سنوياً من ميزانية الدولة مبالغ طائلة وهي كالاتي :

- الباي يحصل على (١,٢٠٠,٠٠٠) ريال
- لكل امير متزوج (٦٦) الف ريال
- الاميرات الارامل والمتزوجات (٢٠) الف ريال
- الامير غير المتزوج وفقد اباه يحصل على (١٢) الف
- الاميرات اللاتي توفي اباؤهن الى حدود زواجهن يحصلن على (٨) الاف ريال
- كل امير غير متزوج وما زال تحت السيطرة الابوية يحصل على (٦) الاف ريال
- الاميرات غير المتزوجات اللواتي مازال اباؤهن على قيد الحياة يحصلن على (٣) الاف ريال

وللمزيد من التفاصيل . ينظر : عادل حسن الكوكي ، مصطفى خزندار ودوره السياسي والاقتصادي في تاريخ البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر (١٨٣٧-١٨٧٨) ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة تونس ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ص ٢٢٠.

[xix] نبيهة مصباحي ، المصدر السابق ، ص٢٥٤ ؛ احمد امين ، المصدر السابق ،ج٥ ، ص٢٢٠؛ سهام شابي ، المصدر السابق، ص٣٩.

[xx] طالبوا الحكومة التونسية بإدارة وجمع الواردات المسندة من قبل الباي مباشرة عبر مجلس يتكون من ستة اعضاء مختارين من جانب الرقابة من بين دائني الحكومة ، و خدمة بفائض ادنى ب(٥%) بالنسبة للديون المستوجبة لعامي (١٨٦٣- ١٨٦٥م) وكل عناوين التحويلات، وضمان مردود بستة ملايين ونصف بالنسبة الى الواردات المسندة من جانب الباي. لمزيد من التفاصيل. ينظر: جان قانياج ، المصدر السابق، ص٢٨٦-٢٨٧ .

[xxi] اندرياس تنغر زناتي ، التواصل بين تونس واسطنبول من سنة١٨٦٠ الى سنة ١٩١٣ المقاطعة والمركز ، ترجمة : ابراهيم بلقاسم ، معهد تونس للترجمة- دار سيناترا ، تونس، ٢٠١٧، ص٢٨٣.

[xxii] **الوزير المباشر:** تم استحداث وظيفة الوزير المباشر خصيصاً لخير الدين لاعطائه صلاحيات اكبر لاتمام عمله ، وبالوقت نفسه حرص الباي محمد الصادق على عدم حرمان مصطفى خزنة دار من لقبه كرئيس للوزراء . ينظر: Mohamed Jouili , Khérédine Pacha , Centre culturel du livre Édition / Distribution , Casablanca , 2019, p.34.

[xxiii] الشيباني بنبلغيث ، المصدر السابق، ص٢٥٤.

[xxiv] عبد الحليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، ط٧، بيروت ،٢٠٠١، ص٤٠١؛ رشاد الامام ، التفكير الاصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر الى صدور قانون عهد الامان ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس ، ٢٠١٠،ص٤٥٥ ؛جان قانياج ، المصدر السابق، ص ٢٨٣ .

[xxv] حلمي محروس ، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية الى قيام منظمة الوحدة الافريقية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤،ج١، ص٢٤٤؛ رشاد الامام ،المصدر السابق، ص ٤٩٤ ؛ ج.س.فان. كريكن ، المصدر السابق ،ص١٦٣

[xxvi] ليلى بلحاج و عبير حابي ، الازمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي (١٨٥٩-١٨٨٣) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، ٢٠١٥-٢٠١٦،ص٤٢؛ ناهدة إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة، الاسكندرية ، د.ت، ص٢٣٣.

[xxvii] جان قانياج ، المصدر السابق ، ص ٢٨٧.

[xxviii] ج.س.فان. كريكن ، المصدر السابق، ص ١٦٣.

[xxix] اهم ايرادات تلك الموارد هي :(قانون زيوت الساحل و الوطن القبلي بقيمة(١,٦٦٦,٦٦٦)ريال اي ما يعادل (١,٠٠٠,٠٠٠) فرنك ، و مجموع محصولات كل من سوسة ، والمنستير ، والمهدية ، وصفاقس ، وحلق الوادي ، وبنزرت، والوطن القبلي بقيمة(١,١٦١,٦٦٦)ريال اي ما يعادل (٦٩٧,٠٠٠) فرنك ، وكمرك تونس العاصمة بقيمة(٨٣٣,٣٣٣) اي ما يعادل (٥٠٠,٠٠٠) فرنك، و رسوم الدخول بقيمة(٥٨٣,٣٣٣)ريال اي ما يعادل (٣٥٠,٠٠٠) فرنك، و رسوم الطابع بقيمة(٥٠٠,٠٠٠)ريال اي ما يعادل (٣٠٠,٠٠٠)فرنك، و لزمة التبغ بقيمة(٣٦٦,٦٦٦)ريال اي ما يعادل(٢٢٠,٠٠٠) فرنك، فضلاً عن واردات لزمة الاسماك والاخطبوط والاسفنج والملح والجبس ومعلوم الخروبة بتونس العاصمة و المعاليم الموظفة على الخمور وصيد المرجان وعلى كمارك صفاقس وقابس وسوسة والمنستير والمهدية وجربة وعلى سوق الخشب والفحم وعلى سوق الحبوب والتي تقدر ب(١,٣٣٠,٠٠٠)ريال اي ما يعادل(٧٩٨,٠٠٠) فرنك). للمزيد من التفاصيل. ينظر : جان قانياج ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨؛ معاد ابراهيم الجعفري ، المصدر السابق ، ص٣٥٩.

[xxx] ج.س.فان. كريكن ، المصدر السابق، ص ١٦٣؛ ناهد ابراهيم دسوقي ، المصدر السابق، ص٢٣٢.

[xxxi] جان قانياج ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩.

[xxxii] معاد ابراهيم الجعفري ، المصدر السابق ، ص٣٥٩.

[xxxiii] نبيهة مصباحي ، المصدر السابق ، ص٢٥٣ ؛ ج.س.فان.كريكن ، المصدر السابق ، ص٢٤٣.

[xxxiv] كانت عائلة السيالة قد وضعت اليد على اراضي واسعة في صفاقس منذ عهد حمودة باشا فتقاعس الصفاقسيون عن الزراعة في تلك الجهات لما لاقوه من سوء معاملة من قبل اولاد سيالة ولكون خير الدين فضل مصلحة البلاد العامة على المصلحة الخاصة فارجع تلك الارض الى املاك الدولة ثم وزعها على عدد من صغار الفلاحين لتشجيعهم على الزراعة .ينظر: احمد الكعاك ،المصدر السابق ، ص٢١.

[xxxv] ابو القاسم محمد كرو ، خيرالدين التونسي ،ط٢، دار المغرب العربي ، تونس ،١٩٧٣، ص٣٤ ؛ احمد الكعاك ،المصدر السابق ، ص٢١.

[xxxvi] نبيهة مصباحي ، المصدر السابق ، ص٢٥٢ ؛ الهادي التيمومي ، المصدر السابق، ص٢٠٠ .

[xxxvii] تقع هنشير على نهر المجردة في سفح طبرية وعلى بعد (٢٤)كم عن العاصمة تونس، وتقدر مساحتها ب(٣٠٠٠) هكتار، وقد منح امتياز اشتغلال هنشير النفضية منذ عام ١٨٥٦م لاحد البريطانيين لتطوير زراعة القطن فيها، الا انه فشل في ذلك وتم التخلي عنها منذ عام ١٨٦٠م .ينظر: احمد عبد السلام ، مواقف اصلاحية في تونس قبل الحماية ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، ١٩٨٦ ، ص ٤٧؛ نبيهة مصباحي ، المصدر السابق ، ص٣٦٠ .

[xxxviii] نتيجة للجهود التي قام بها خير الدين باشا وحصوله على فرمان التولية للأسرة الحسينية عام ١٨٧١م، فقد منحه الباي محمد الصادق نيشان الصنف الاكبر وراتب بقيمة (٧٥)الف ريال سنوياً وكذلك منحه ارض واسعة وهي هنشير النفضية تقديراً لموقفه وجهوده في الحصول على فرمان التولية. ينظر: محمد بيرم الخامس، صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والاقطار، دار صادر، مصر،١٣٠٢هـ ،ج٢، ص٦١.

[xxxix] كاستال نيوفو: طبيب إيطالي خدم لدى الباي كأحد أطبائه ونجح في التفاوض مع الحكومة التونسية باسم الحكومة الايطالية من اجل الحصول على نفس الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا خلال عقدها لاتفاقية عام ١٨٦٣م فحصل في ايلول/١٨٦٨م على عدة امتيازات من اهمها حق التملك واستغلال العقارات، مما فتح امام ايطاليا ورعاياها افاق جديدة في تونس. ينظر: نبيهة مصباحي ، المصدر السابق ، ص٣٦٠ .

[xl] تم التوقيع على عقد الايجار في١١/ كانون الثاني/١٨٦٩م وقد نص على تخصيص ايجار سنوي بقيمة (١٥,٠٠٠) ريال للاعوام العشرة الاولى ، و(٢٥,٠٠٠) ريال للعشر اعوام الثانية ، و(٣٥,٠٠٠) ريال للاعوام المتبقية .ينظر : جان قانياج ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩.

[xli] Jean Ganiage ,Les origines du protectorat Français en Tunisie (1861-1881) , Préface : Khalifa Chater, Presses Universitaires de France ,1959 , p.256

[xlii] جان قانياج ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩.

[xliii] هدفت الشركة الى تنمية الزراعة في تونس وانشاء معاصير الزيت ومصانع الكحول والمشروبات الروحية، كما عملت على بعث وكالة تجارية بتونس وصندوق قروض مضمونة برهائن عقارية للمزارعين التونسيين، وعزمت الشركة الى تحويل جانب من مياه نهر مجردة لري واحياء الاراضي المهملة بالهنشير الجديدة وغيرها من المشاريع الاخرى. ينظر: Jean Ganiage , op.cit , p.256

[xliv] استغل كاستال نيوفو غياب العقيد الطيب بلحاج عن المنزل الذي يسكن فيه ، وبموجب امر قضائي قام بإفراغ المنزل وجمع كافة ممتلكاته واثاثه في غرفة ومن ثم قام بختمها، وجلب عائلتين مالطيتين ليقوموا بخدمته في ذلك المنزل، الامر الذي اثار الطيب بلحاج فعاد الى المنطقة مع عدد من الحراس فأزال الختم و اوقف الامر القضائي وذلك بتقديمه شكوة مدعياً سرقة مجوهرات واكياس قمح تعود له، وفي الوقت نفسه القت الشرطة القبض على اثنين من المتهمين اثبت تواطئهم مع كاستال نيوفو والمالطيين ، وفي ١٠/كانون الثاني/١٨٧١م وصلت فرقة من الشرطة الى الهنشير للتحقيق معهم وقامت بطرد عدد من المالطيين وحجزت بعض الاهالي وهم من رعايا ايطاليا فاتخذ كاستال من ذلك الموقف ذريعة لتحميل الحكومة التونسية المسؤولية كاملة لما لحق به وبرعايا بلاده من اضرار. ينظر : Jean Ganiage , op.cit ,p.257

[xlv] اياد تركان ابراهيم و حنان طلال جاسم ، السياسة البريطانية تجاه اطماع فرنسا في ولايتي تونس وطرابلس(١٨٣٠-١٨٨٢) ، مجلة اداب المستنصرية ، العدد(٧١)، ٢٠١٥، ص١٠ ؛ جان قانياج ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢؛ احمد عبد السلام ، المصدر السابق ، ص٤٧.

[xlvi] **ريشارد وود:** ولد بالقسطنطينية عام ١٨٠٦م عين ملحقاً بالسفارة البريطانية باستانبول (١٨٢٥م-١٨٣٤م) ثم قنصلاً لبلاده بدمشق، تولى منصب قنصل عام لبريطانيا في تونس(١٨٥٥م-١٨٧٩م) كان له دور كبير في دعم مصالح بريطانيا ورعاياها في تونس. ينظر: نور الدين صحراوي ، النفوذ الاوربي (الفرنسي – الانجليزي – الايطالي) في تونس ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، جامعة الجزائر ٢ ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠١٣، ص٦٧.

[xlvii] نبيهة مصباحي ، المصدر السابق ، ص ٣٦١.

[xlviii] Jean Ganiage , op. cit. , p257.

[xlix] Jean Ganiage , op. cit. , p257.

[l] **الجنرال حسين:** ولد عام ١٨٢٨م وهو عسكري واصلاحي ورجل دولة تونسي من أصل شركسي، درس في مدرسة باردو الحربية ، تولى منصب رئيس بلدية تونس، ثم مستشاراً في الوزارة الكبرى عام ١٨٧٣م، توفي في١٧ /تموز/١٨٨٧م. ينظر: الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تقديم وتعريب: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت ، ص ٧٩ – ٨٠.

[li] احمد عبد السلام ، المصدر السابق ، ص ٤٧؛ اياد تركان ابراهيم و حنان طلال جاسم ، المصدر السابق، ص١٠.

[lii] Jean Ganiage , op. cit. , p261

[liii] نبيهة مصباحي ، المصدر السابق ، ص ٣٦١.

[liv] Jean Ganiage , op. cit. , p261

[lv] اعادت ايطاليا علاقاتها مع تونس بعد مطالبتها ب(٨٠٠)الف فرنك قيمة الخسائر التي تعرضت لها الشركة كتعويض عن العنف الذي اصاب كاستال نيوفو وجماعته، فضلاً عن تعويض(٧٥) مستوطن نابولي ثمن المحاصيل التي كان بالإمكان زراعتها في الاراضي التي كان على الشركة اروائها، كما حملت الحكومة التونسية افلاس قرضها وفشل الاكتتاب الذي اعلنت عنه عام ١٨٧١م لرفع رأسمالها، الا ان التحقيقات التي اجريت لم تكن لصالح كاستال نيوفو فقد رفضت اللجنة المطالب المقدمة من قبل الشركة الايطالية وصاغت في ايار/١٨٧٣م صفقة اعادة ملك المنطقة صاحبة الامتياز الى الخزنة دار ب(١٢٥)الف فرنك وهي قيمة الخسائر الفعلية التي تكبدتها الشركة وبفائدة(٥%) من رأسمالها المقدر ب(٥٠٠)الف ريال. ينظر: Jean Ganiage , op. cit. , p261.

[lvi] الهادي التيمومي ، المصدر السابق ، ص١٩٧.

[lvii] ج.س. فان. كريكن ، المصدر السابق ، ص١٧٠-١٧١.

[lviii] عبد الرحمن تشايجي ، المسألة التونسية والسياسة العثمانية١٨٨١-١٩١٣، ترجمة: عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية ، تونس، ١٩٧٣، ص٤٦.

[lix] وهو فرمان التولية من السلطان العثماني الذي يرسل بعد وصول كل باي من الاسرة الحسينية الى العرش لتأكيد شرعية حكمه لتونس . ينظر: محمد السعيد عقيب و محمد العيد قدع، الإيالة التونسية والسلطنة العثمانية ... مظاهر التبعية، وتجليات الانفصال، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد(٢٠) ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الجزائر، ٢٠١٨ ، ص١٦٦.

[lx] ج.س. فان. كريكن ، المصدر السابق ، ص١٧١.

[lxi] B.O.A , HR. SYS . 1610-13-1 .

[lxii] ليلى بلحاج وعبير حابي ، المصدر السابق ، ص٤٧؛ ناهد ابراهيم دسوقي، المصدر السابق، ص٢٣٣.

[lxiii] محمد العربي السنوسي ، مذكرات خير الدين باشا ، بيت الحكمة ، تونس ،٢٠٠٨ ، ص٢١٤؛ جان قانياج ، المصدر السابق، ص٣٠٩ .

[lxiv] حدد الفرمان العلاقة بين الدولة العثمانية وتونس، اذ قرر بأنها ولاية عثمانية يحق لحاكمها تولية المناصب الشرعية والعسكرية والملكية والمالية لمن يراه مناسب، كما يحق له التعامل مع الدول الاجنبية باستثناء الامور السياسية التي تخص الدولة العثمانية كعقد معاهدة او اعلان حرب او تغيير حدود، كما اقر نظام الوراثة في العائلة الحسينية، واحتفظ السلطان بحقه في ذكر اسمه في خطبة صلاة الجمعة وكتابة اسمه على العملة النقدية ،الاضفاء نوع من الشرعية على الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه تونس. ينظر: جلال يحيى ، المدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث ، دار المعارف،

مصر،١٩٦٥،ص ٢٥٣-٢٥٤؛ احمد امين، المصدر السابق،ج٥، ص ٢٢١ ; Bruce masters, The Arabs of the Ottoman Empire 1516-1918 , A Social and Cultural History, cambridge university press, United States of America , 2013 , p.187.

[lxv] ج.س. فان. كريكن ، المصدر السابق ،ص ١٧١-١٧٢.

[lxvi] B.O.A , HR. SYS . 1610-13-2 ; ٢٥٤ ؛ جلال يحيى ،المصدر السابق ، ص
اياد تركان ابراهيم وحنان طلال جاسم ، المصدر السابق، ص ١٠.

[lxvii] كانت موارد تونس في العام الاول للجنة المالية اي اثناء المدة (١/ نيسان/١٨٧٠-٣٠/ حزيران/١٨٧١) لا تتجاوز ال(٧,٣٧٣,٣٨٤) ريال بعد طرح كل المصاريف ، ثم تراجعت تلك الموارد في العام التالي اي(١/ تموز/١٨٧١-٣٠/حزيران/١٨٧٢) لتصل الى (٥,٣٧٣,٥٠٧)ريال بسبب سوء الموسم الزراعي. ينظر: جان قانياج ، المصدر السابق ،ص٣١٥.

[lxviii] المصدر نفسه ،ص٣١٥.

[lxix] ج.س. فان . كريكن ، المصدر السابق ،ص ١٧٣-١٧٤.

[lxx] المصدر نفسه ،ص١٧٥.

[lxxi] احمد امين ، زعماء الاصلاح في العصر الحديث ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨، ص١٦٩؛ ابو القاسم محمد كرو ، المصدر السابق ،ص٣٤؛ احمد امين ، فيض الخاطر،ج٥ ، ص٢٢٠.

[lxxii] الخروبة وهي الضريبة المأخوذة على قيمة ايجار العقار والاملاك في العاصمة تونس ومعمول بهذه الضريبة منذ عام ١٨٤٠م .ينظر: ج. س. فان . كريكن ، المصدر السابق ،ص١٧٤.

[lxxiii] محمد بيرم ، المصدر السابق، ج٢، ص٦٢.

[lxxiv] جان قانياج ، المصدر السابق، ص٣٢١.

[lxxv] ج.س. فان . كريكن ، المصدر السابق ،ص١٧٥-١٧٦.

[lxxvi] كان يستلم لوحده عدة رواتب في الشهر بقيمة ((١٤٠)الف ريال عن الوزارة الكبرى و(٦٠)الف ريال عن وزارة العمالة و(٦٠)الف ريال عن وزارة الخارجية و(٦)الف ريال عن نيشان آل البيت الحسيني الذي يحمله منذ عام ١٨٥٦م) وذلك لجمعه لأكثر من منصب ووزارة في آن واحد. ينظر: ليلى بلحاج وعبير حابي ، المصدر السابق ،ص٣٨-٣٩.

[lxxvii] ج.س. فان . كريكن ، المصدر السابق ،ص١٧٥-١٧٦.

[lxxviii] رشاد الامام ، المصدر السابق ،ص٤٥٧ .

[lxxix] **مصطفى بن اسماعيل:** ولد عام ١٨٥٣ م من أم يهودية أسلمت، توفي والده وما يزال صغير في عمر السابعة، عمل خادماً في خمارة و حلاقاً في احدى المحلات الى ان دخل القصر كأحد الغلمان الذين يعملون في خدمة الباي محمد الصادق وصار خادماً له، ثم تقرب من الباي الذي منحه رتبة أمير لواء ثم انتقل في اواخر فترة مصطفى خزنة دار إلى منصب الوزير، وفي عام ١٨٧٩م ارتقى إلى (الوزارة الكبرى) رئيس الوزراء. ينظر: نهاية محمد صالح الحمداني: الحركة الوطنية التونسية (١٨٨١م، ١٩٢٠ م)، جامعة الموصل، كلية الآداب، ٢٠٠٦، ص ١٢.

[lxxx] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط٤، الرباط، ١٩٧٥، ص٣٨ ؛ احمد عبد السلام ، المصدر السابق ،ص ٥٦.

[lxxxi] ج.س. فان . كريكن ، المصدر السابق ،ص١٧٦؛ جان قانياج ، المصدر السابق، ص٣٢٠.

[lxxxii] اكتشف الفرنسي مساعد خير الدين في اللجنة المالية ونائبه فيليه لذلك الاختلاس منذ اوائل عام ١٨٧٢م اثناء تدقيقه لحسابات تحويل الدين التونسي فوجد ان هناك (٢,٠٠٠) سهم نقص وذلك بعد ان سلم ايميل ارلنجي صاحب قرض عام ١٨٦٣م للحكومة التونسية (٢٠,٩٢٦) سهم في كانون الثاني/١٨٦٤م وبقيت منها (١٨,٩٢٦) سهم في باريس، وبذلك تكون(٢,٠٠٠) سهم قد فقدت ولكون حسابات ارلنجي مضبوطة فقد تمكن من تقديم ارقام الاسهم الناقصة في تشرين الثاني/١٨٧٢م وتم التأكد بأن رشيد دحداح احد اعوان مصطفى خزنة دار قد حصل على (٥٠)سهم من الاسهم المفقودة، كما تم اكتشاف(٧,٥٩٥) سند من قروض عامي ١٨٦٣م و١٨٦٥م تعود للاخير تم ايداعها لدى رشيد دحداح ، فوجد فيليه ارقام ال(٢,٠٠٠) سهم التي قدمها ارلنجي من بينها الامر الذي اكد عملية الاختلاس. ينظر: محمد العربي السنوسي ، المصدر السابق، ص١٨٣-١٨٥.

[lxxxiii] الشيباني بنبلغيث ، المصدر السابق ، ص٢٦١؛ محمد العربي السنوسي ، المصدر السابق، ص١٨٣-١٨٥.

[lxxxiv] للمزيد من التفاصيل حول قضية ارث نسيم شمامة وتطورها . ينظر : نبيهه مصباحي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٨-٣٦٧ ؛ احمد عبد السلام ، المصدر السابق ، ص ٤٨-٥٠ .

[lxxxv] لمزيد من التفاصيل حول قضية محمود بن عياد والدعاوي التي قدمها ينظر: يونس وصيفي ، محمود بن عياد وثروته ١٨١٠-١٨٨٠ نموذج لثروة العائلات المخزونية خلال القرن التاسع عشر ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تونس ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠١١-٢٠١٢ ، ص٢٢٨-٢٤١.

[lxxxvi] عادل حسن الكوكي ، المصدر السابق ،ص٢٩٤

[lxxxvii] بعد اثبات التهم عليه و بموجب المصالحة التي تمت بينه وبين الحكومة في عام ١٨٧٥م تعهد مصطفى خزنة دار بإعادة (٢٥) مليون فرنك وهو اقل من نصف المبلغ الذي طلبته الدولة منه، وقد خفضه الباي الى (٢٠) مليون فرنك فتمكنت الدولة من استرجاع عقارات بقيمة(١٢)مليون فرنك ومجوهرات بقيمة مليون فرنك والغاء عقود مرتبطة بالتزام السكك بقيمة مليون ونصف فرنك فكان جميع ما استرجع بقيمة(١٤,٥٠٠,٠٠٠ فرنك اي ما يعادل ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال) لذلك بقي مصطفى خزنة دار مدان للدولة بمبلغ (٥,٥٠٠,٠٠٠ فرنك اي ما يعادل ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال). محمد العربي السنوسي، المصدر السابق ، ص١٩٧؛احمد امين ،فيض الخاطر، ج٥، ص٢١٨.

[lxxxviii] الشيباني بنبلغيث ، المصدر السابق ،ص٢٦١.

[lxxxix] ج.س. فان . كريكن ، المصدر السابق ، ص١٧٧؛ جان قانياج ، المصدر السابق ، ص٣٢٢.

قائمة المصادر باللغة الانكليزية

Unpublished documents

1- B.O.A , HR. SYS . 1610-13

Messages and theses

1-Mohamed Habib Khadraoui, Money and Wealth in Nineteenth Century Tunisia: Practices and Representations, PhD thesis (unpublished), University of Tunis, Faculty of Humanities and Social Sciences, 2012.

2-Nabiha Mesbahi, Financial Control and Accounting in Tunisia during the eighteenth and nineteenth centuries, PhD thesis (unpublished), University of Tunis, Faculty of Humanities and Social Sciences, 2017.

3-Hamza Toumi, Ottoman Reforms between Internal Requirements and European Pressures (1792-1924 AD), MA thesis (unpublished), Mohamed Boudiaf University - M'Sila, Faculty of Humanities and Social Sciences, Algeria, 2016.
4-The End of Muhammad Salih Al-Hamdani, The Tunisian National Movement (1881 AD, 1920 AD), MA thesis (unpublished), University of Mosul, College of Arts, 2006.
5-Younes Wasifi, Mahmoud Ben Ayyad and his wealth 1810-1880 A model of the wealth of families stored during the nineteenth century PhD thesis (unpublished) University of Tunis Faculty of Humanities and Social Sciences 2011-2012
6-Noureddine Sahraoui, European Influence (French - English - Italian) in Tunisia, Master's Thesis (unpublished), University of Algiers 2, Faculty of Humanities and Social Sciences, 2013.
7-Maad Ibrahim Al-Jaafari, The Political and Economic Conditions in Tunisia 1837-1870, PhD thesis (unpublished), Tikrit University, College of Education for Human Sciences, 2020.
8-Siham Al-Shabi, the reformist thought of Khair Al-Din Al-Tunisi (1225-1307 AH / 1810-1889) through his book (The Precious Path in Knowing the Conditions of Kingdoms)), MA thesis (unpublished), University of Algiers, Faculty of Social Sciences and Humanities, Algeria 2013- 2014
9-Adel Hassan El-Kouki, Mustafa Khaznadar and his political and economic role in the history of Tunisia during the nineteenth century (1837-1878), PhD thesis (unpublished), University of Tunis, Faculty of Humanities and Social Sciences, 2007-2008
10-Leila Belhadj and Abeer Habibi, The Financial Crisis in Tunisia and Its Repercussions on the Political Situation (1859-1883), Master's Thesis (unpublished), Faculty of Humanities and Social Sciences, University of Jalali Bounaima Khemis Miliana, 2015-2016.

Arabic and Arabized books

1- Hassan Barboura, analysis of the text of Khair El-Din's reforms in the Tunisian country (1871-1877) from the book of Khair El-Din and the Tunisian Homeland, c. Van Criken, Xian Ashour University Djelfa, Faculty of Letters, Languages, Social and Human Sciences, Algeria, 2013
2- Khair Al-Din Al-Zarkali, Dictionary of Media Translations for the Most Famous Arab, Arab and Oriental Men and Women, Thirteenth Edition, House of Science for Millions, Beirut, 1998, Volume Two.
3- Chibani Bin Belghith, The Judicial System in Tunisia (1857-1921), Aladdin Library, Sfax, 2001.
4- Al-Hadi Al-Taymoumi, Tunisia and Modernization (1831-1877) The First Constitution in the Islamic World, Muhammad Ali Publishing House, Tunisia, 2010.
5- c. s . transportation car. Kriken, Khair El-Din and Tunisia 1850-1881 Translated by: Al-Bashir Ben Salama, Dar Sanoun, Tunis, 1988.
6- The Beautiful Planet Car, The Formation of the Modern Arabs, Dar Al-Shorouk, Palestine, 1997.
7- Allal El Fassi, Independence Movements in the Maghreb, Fourth Edition, Rabat, 1975
8- Muhammad al-Arabi al-Senussi, Memoirs of Khair al-Din Pasha, House of Wisdom, Tunisia 2008.
9- Jalal Yahya, Introduction to the History of the Modern Arab World, Dar Al Maaref, Egypt, 1965
10- Bruce Masters, The Arabs of the Ottoman Empire 1516-1918, A Social and Cultural History, Cambridge University Press, USA, 2013.
11- Ahmed Amin, Leaders of Reform in the Modern Era, Egyptian Renaissance Library, Cairo, 1948

12- Al-Sadiq Al-Zamrli, Tunisian flags, presented and Arabized by: Hammadi Al-Sahili, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, d.
13- Abd al-Rahman al-Shayji, The Tunisian Question and Ottoman Politics, 1881-1913, translated by: Abd al-Jalil al-Tamimi, Dar al-Kutub al-Sharqiah, Tunisia, 1973.
14- Nahida Ibrahim Desouki, Studies in the Modern and Contemporary History of Africa, House of Knowledge, Alexandria, d.
15- Abu al-Qasim Muhammad Crowe, Khair al-Din al-Tunisi, 2nd edition, House of the Arab Maghreb, Tunisia, 1973.
16- Ahmed Abdel Salam, Reformist Positions in Tunisia before Protection, Tunisian Company for Distribution, Tunis, 1986
17- Muhammad Bayram V, Safwat Al-Atbar, in the Al-Amsar and Al-Qatar warehouse, Dar Sadr, Egypt, 1302 AH, part 2.
18- Jean Gagnage, The Origins of the French Protectorate in Tunisia (1861-1881), Introduction: Khalifa Chater, French University Press, 1959
19- Andreas Tenger Zenati, Communication between Tunisia and Istanbul from 1860 to 1913, Neighborhood and Center, translation: Ibrahim Belkacem, Tunis Institute for Translation - Sinatra House, Tunisia, 2017.
20- Mohamed Gouili, Khair El-Din Pasha, Center for Culture / Distribution, Casablanca, 2019.
21- Abdel Halim Barakat, Contemporary Arab Society, seventh edition, Beirut, 2001
22- Rashad Al-Imam, Reformist Thought in Tunisia in the nineteenth century until the issuance of the Safety Charter Law, Dar Sahnoun Publishing and Distribution, Tunis, 2010.
23- Helmy Mahrous, The Modern and Contemporary History of Africa from Geographical Discoveries to the Establishment of the Organization of African Unity, University Youth Foundation, Alexandria, 2004, Volume One.
24- Ahmed Amin, Fayd Al-Khater, second floor, Al-Nahda Library, Cairo, 1948, Volume 5
25- Ahmad al-Kaak, The Precious Decade in the History of the Zeatin Herb, Al-Arab Press, Tunis, 1924.
26- Ahmed bin Abi Al-Diaf, The Alliance of the People of Time with the News of the Kings of Tunisia and the Charter of Safety, Volume 2, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Tunis, 1999, Volume 6.
27- Jean Kinyaj, The Origins of the French Protectorate over Tunisia (1861-1881 AD), translated by Adel Ben Youssef and Mohamed Mohsen Al-Bawab, Barq Publishing and Distribution, Tunisia, 2012.

Leagues

1- Iyad Turkan Ibrahim and Hanan Talal Jassem, British policy towards France's ambitions in the states of Tunis and Tripoli (1830-1882), Al-Mustansiriya Magazine, issue (71), 2015.
2- Muhammad Al-Saeed Aqib and Muhammad Al-Eid Qadah of the Tunisian Guardianship and the Ottoman Sultanate ... Manifestations of Dependency and Manifestations of Separation, Al-Maaref Journal for Research and Historical Studies, Issue (20), University. Martyr Hama Lakhdar Algeria 2018
3- Nasir al-Din al-Sidouni, the economic, social and cultural conditions of the provinces of the Ottoman Maghreb (Algeria - Tunisia - Tripoli West) from the tenth century to the fourteenth century AH (from the sixteenth century to the nineteenth century AD), Annals of Literature. and Social Sciences, No. 31, Kuwait, 2010